

## تقرير حول التعذيب في الكويت

(يوليو/تموز 2016)

في هذا التقرير، يسعى مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR) لعرض بعض القضايا والحالات الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان المرتبطة بانتهاكات اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة (UNCAT) في ضوء الاستعراض الثالث القادم للكويت من قبل لجنة مناهضة التعذيب (CAT). ومن المزمع أن تنعقد الجلسة 58 للجنة مناهضة التعذيب في جنيف بين 25 يوليو/حزيران و12 أغسطس/أب 2016.

ما زال المدافعون عن حقوق الإنسان في الكويت مستهدفين وعرضة للمضايقات القضائية والترهيب وسوء المعاملة على يد السلطات. وما زالت هناك قيود على حرية التعبير ويتم استخدام القضاء لمهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما نشطاء البدون، حيث أن أزمة البدون الذين يشكلون ما يقرب من 180 ألف نسمة من السكان لا تزال دون حل.

وعلى الرغم من وجود أحكام بالدستور والقوانين الوطنية لتجريم التعذيب وضمان الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام، فإن هذه الأحكام في كثير من الأحيان هي موضع تجاهل وهذا يشكل إنتهاك للمادتين الأولى والثانية من اتفاقية مناهضة التعذيب. وعادة يتم اعتقال المدافعون عن حقوق الإنسان ويتعرضون للترهيب والضرب من دون الحصول على أي تمثيل قانوني أو إجراءات عادلة<sup>1</sup>.

ولا تلتزم السلطات بأحكام المادتين 12 و 13 من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تنص على اجراء تحقيق سريع ونزيه "كلما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بان عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب". وكذلك أي تعويض لضحايا التعذيب مما تنص عليه المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب يتم تجاهله من قبل السلطات الكويتية، حيث تقابل وقائع سوء المعاملة والتعذيب بالإفلات من العقاب. وعلى سبيل المثال، تم حرمان المدون ناصر أبل من حقه في التمثيل القانوني وتم الاعتداء عليه في السجن، بعد أن وجهت له اتهامات بإرتكاب جرائم من شأنها "المساس بأمن الدولة" و"الإساءة لمصالح البلاد" بسبب ما نشره على موقع التواصل الاجتماعي تويتر. ولم يحصل ناصر على أي تعويض لما تعرض له من سوء المعاملة.

وفي معظم الأحيان يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء الإنترنت لظروف غير إنسانية ويتم حبسهم مع مجرمين مدانين في إنتهاك لاتفاقية مناهضة التعذيب<sup>23</sup>.

<sup>1</sup> CAT/C/KWT/3 النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من الاتفاقية وعملاً بالإجراء الاختياري للتقرير يونيو/حزيران 2015

<sup>2</sup> المادة 11 من اتفاقية مناهضة التعذيب <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/182/46/PDF/G1518246.pdf?OpenElement>

<sup>3</sup> العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 10 الفقرة 2. (أ)، والمبدأ 8 من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والقواعد 8 (ب) و85. (1) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.



## GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تفاقت أزمة البدون منذ عام 2011 وعلى الرغم من نداءات من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي، إلا أن هذه الفئة ظلت "معدومة الجنسية" لا تتمتع سوى بحماية ضئيلة بموجب القانون الكويتي. وهناك مزاعم لها مصداقية حول تعرض المتظاهرين السلميين وأولئك الذين يعملون على قضية فئة البدون للتعذيب<sup>4</sup>. وعادة ما يقضي المتهمين البدون فترات زمنية مطولة منذ إلقاء القبض عليهم حتى جلسة المحاكمة وغالباً لا يتم إخطارهم بتاريخ الجلسة ويجرمون من فرصة حضور ممثل عنهم، مما يؤدي إلى إدانتهم غيابياً.

تم استهداف **نواف البدر** سكرتير لجنة البدون الكويتيين منذ أن بدأ نشاطه في مجال حقوق الإنسان في عام 2004. وهو ناشط ومدافع عن حقوق الإنسان يعمل كمراقب للمسيرات السلمية.

وكذلك فإن **نواف الهندال** مؤسس ومدير منظمة "كويت ووتش"، وهي منظمة غير حكومية تعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات في الكويت ومنطقة الخليج، تم اعتقاله واحتجازه عدة مرات بما في ذلك في يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2012. وفي سنة 2014 تم استدعاء الهندال والمدافعة عن حقوق الإنسان **هديل بوقريص** للمثول امام أمن الدولة للتحقيق.

في يناير/كانون الثاني 2015، صدرت مذكرة اعتقال بحق الهندال على خلفية تغريدات نشرها على حسابه بموقع تويتر. لقد تم اعتقاله في مارس/آذار 2015 وتعرض للضرب اثناء قيامه بمراقبة مظاهرة مطالبة بإصلاح القضاء والإفراج عن النشطاء المعتقلين. ويعتقد أن اعتقاله جاء على خلفية قيامه بالقاء كلمة بتاريخ 20 مارس/آذار 2015 في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تحدث خلالها عن حالة حرية الرأي والتعبير وعن الاعتداءات المستمرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الإنترنت في الكويت. وتم منعه من السفر بعد يومين من اعتقاله، ووجهت له تهمة "التجمع غير القانوني" وأفرج عنه بكفالة.

تعرض **عبد الحكيم الفضلي**، وهو أحد افراد مجموعة البدون، للاستهداف بشكل مستمر. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2012 تم إلقاء القبض عليه وتعرض للتعذيب وتم حبسه لأكثر من 100 يوماً. وخلال تلك الفترة تعرض للضرب وتعصيب العينين والتعليق في وضعٍ مجهد لعدة ساعات. وفي فبراير/شباط 2014، تم إلقاء القبض عليه هو وشقيقه **عبد الناصر الفضلي** بتهم تتعلق بمظاهرة لدعم حقوق البدون. وتم التحقيق معهم دون حضور محام. وفي 5 أبريل/نيسان دخل عبد الحكيم الفضلي في إضرابٍ عن الطعام بعد تمديد حبسه. وبعدها أطلق سراحه في 8 أبريل/نيسان 2014. وقال الأخوان للمحكمة أنهما تعرضا للتعذيب أثناء احتجاجهم ولكن ادعاءاتهم لم تؤخذ بعين الاعتبار.

<sup>4</sup> الكرامة لا ثمن لها في الكويت، مركز الخليج لحقوق الإنسان أبريل/نيسان 2014  
<http://www.gc4hr.org/report/view/25>



## GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

في يوليو/تموز 2014، تم القاء القبض على عبد الحكيم الفضلي مرة أخرى وحبس لمدة شهر وبعدها تم اخلاء سبيله على ذمة القضية. وخلال هذه الفترة تعرض لسوء المعاملة والاعتداء البدني ودخل في إضرابٍ عن الطعام احتجاجاً على ذلك. وفي سبتمبر/أيلول 2014، حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر بعد اتهامه بالإعتداء على ضابط شرطة، على الرغم من وجود تقارير طبية تؤكد أن عبد الحكيم الفضلي هو الذي تعرض للضرب من قبل نفس ضابط الشرطة. وكذلك لم يسمح له باستدعاء شهود كجزءٍ من دفاعه. وفي يناير/كانون الثاني عام 2015، حكم عليه بالسجن لمدة عام مع الأشغال الشاقة ثم الأبعاد خارج البلاد. ومن بين التهم التي وجهت له استخدام القوة والإعتداء على ضباط شرطة أثناء تأدية عملهم مما اسفر عن إصابة بعضهم، والدعوة لمظاهرة غير قانونية للإخلال بالأمن. وفي مايو/أيار 2016، أيدت محكمة النقض الحكم الصادر ضده ولا يزال محبوساً. و جدير بالذكر أنه لم يتم التحقيق في مزاعم التعذيب التي أبلغ عنها في انتهاك واضح لاتفاقية مناهضة التعذيب.

يقول المحامون الذين يمثلون نشطاء البدون أن السلطات تهاجمهم. ان **عبيد حداد** هي واحدة من بين ما يقرب من 15 إلى 20 محام يعملون لصالح البدون دون تلقي أجر. وقالت إنها تعتقد أن الأجهزة الأمنية حثت بعض الموكلين على إلغاء عقودهم وقيل لها مراراً أن تتوقف عن العمل. ويذكر أنه تم تأجيل تخرج ابنها مرتين دون سبب واضح.

في يونيو/حزيران 2015، حكم على المدافعة عن حقوق الإنسان وإحدى مؤسسي اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات رنا **السعدون** غيابياً بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة. جاء ذلك نتيجة لقيامها بتكرار خطاب ألقاه النائب السابق مسلم البراك في عام 2002 منتقداً قانون الانتخابات، ويقضي مسلم البراك حالياً حكماً بالسجن لمدة عامين بسبب هذا الخطاب.

أثارت لجنة مناهضة التعذيب في قائمة المسائل الموجهة للكويت مسألة تعرض البدون الذين احتُجزوا خلال احتجاجات فبراير/شباط ومارس/آذار 2011 للضرب والاعتداءات الجسدية أثناء الاحتجاز<sup>5</sup>. وردت السلطات الكويتية بقولها، "لم يحدث أي تجاوز أو تعسف من قبل قوات الأمن."<sup>6</sup>

يعتقد مركز الخليج لحقوق الإنسان أنه يجب على السلطات أن تعترف بحق مجموعة البدون بالمساواة في الحقوق و ضمان تعزيز وحماية تلك الحقوق بشكلٍ لائق، كما يدعو السلطات إلى منح الجنسية فوراً للمقيمين منذ فترة طويلة.

<sup>5</sup> CAT/C/KWT/QPR/3 الفقرة 30  
<sup>6</sup> CAT/C/KWT/3 الفقرة 117



## GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يشاركون في رصد الاحتجاجات السلمية وانتهاكات حقوق الإنسان للاعتداء الجسدي والمضايقات القضائية في محاولة لعرقلة عملهم. ففي 3 يوليو/تموز 2014 تم القاء القبض على محمد صاهود العنزي المدافع عن حقوق الإنسان وعضو المرصد الكويتي لحقوق الإنسان على يد أفراد من القوات الخاصة اثناء قيامه بمراقبة مظاهرة سلمية. لقد تعرض للضرب والحبس التعسفي في إدارة التحقيقات الجنائية قبل أن يتم اطلاق سراحه باليوم التالي.

تواجه حرية التعبير في الكويت قيوداً بشكل مستمر ويتم استهداف أولئك الذين يمارسون ويعملون على تعزيز هذا الحق الأساسي. حيث تم استدعاء محمد العجمي مدون وناشط في مجال حقوق الإنسان وعضو اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات في 27 آب/أغسطس 2014 إلى إدارة التحريات والمباحث الجنائية. وعندما وصل تم حبسه على ذمة التحقيقات ثم تم اطلاق سراحه بكفالة في 2 سبتمبر/أيلول. وكان قد اعتقل أيضاً في يوم 6 يوليو/تموز 2014، اثناء قيامه برصد انتهاكات مسيرة "كرامة وطن"، وأفرج عنه في نفس اليوم. وفي يناير/كانون الثاني 2015 أخذ بالقوة من منزله من قبل مجموعة من المجهولين إلى مكانٍ غير معلوم. ثم أتهم في وقتٍ لاحق بنشر تغريدات على تويتر.

في عام 2013 تعرض سليمان الجاسم، أحد مؤسسي اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات، لاعتداءٍ عنيف على يد اثنين من رجال القوات الخاصة في جهاز الشرطة، وتم القبض عليه اثناء قيامه بتغطية مظاهرة سلمية في مدينة الكويت. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014، حكم عليه بالسجن لمدة شهر بعد محاكمة لم تلتزم بضمانات المحاكمة العادلة وعلى خلفية تهم ملفقة بالمشاركة في مظاهرة غير مرخصة وعصيان أوامر الشرطة. كما تم رفض شكواه التي تقدم بها ضد الشرطة.

يقوم المدافعون عن حقوق الإنسان في الكويت بتأدية عملهم تحت تهديد التعرض للاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة وسوء المعاملة والتعذيب على يد السلطات. ويمكن تسليط الضوء على الفشل في التعامل مع وضع حقوق الإنسان في الكويت من خلال غياب هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان<sup>7</sup>.

لا تتخذ الحكومة الكويتية المسؤولية الكافية ولا توفر الحماية لضمان سلامة هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان أو لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ان تلك الممارسات التي تنتهجها السلطات لا تشكل فقط انتهاكاً صارخاً للإلتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولكنها أيضاً تعيق العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان وتهدد المجتمع المدني وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويعتقد مركز الخليج لحقوق الإنسان أن استعراض لجنة مناهضة التعذيب يتيح الفرصة لتحسين حالة حقوق الإنسان في الكويت.

مركز الخليج لحقوق الإنسان هو منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية تعمل على توفير الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج من خلال تعزيز الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. انظر:

[www.gc4hr.org](http://www.gc4hr.org)

<sup>7</sup> صاغت دولة الكويت المرسوم رقم 170 لسنة 2014، بشأن مشروع إنشاء ديوان حقوق الإنسان